ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

استحداث دائرة البحث العلمي النشر العلمي وضوابطه

Development of the Department of Scientific Research -Scientific Publishing and its Controls–

زنقوفي فوزية [1] ، قرزط نجيمة [2] *

[1] جامعة عباس لغرور-خنشلة (الجزائر)، korzetnajima@gmail.com

[2] جامعة 8 ماي 1945-قالمة (الجزائر)، zenkoufi.fouzia@univ-guelma.dz

تاريخ الإستلام: 2022/03/20 **تاريخ القبول**: 2022/10/13 **تاريخ النشر**: 2022/10/24

ملخص

يعتبر مجال التكوين في مختلف العلوم وبصفة خاصة في علم الاجتماع، محورا خاصا للتكفل بالإعداد والتدريب على البحث السوسيولوجي، كما يشكل حجر الزاوية في إعداد باحثين سوسيولوجيين قادرين على الإسهام في دفع عملية التراكم المعرفي، وصولا إلى تحقيق الإبداع العلمي من خلال النشر العلمي وما يتّبعه من ضوابط ومواصفات للبحوث المنشورة في المجلات العلمية وجهات النشر، وفي المقابل فقد أفرزت ظروف الحصار العلمي والتكنولوجي العديد من الصعوبات والعراقيل في التوصل إلى استحداث دائرة البحث والتطوير والتدقيق في شروط الضوابط العلمية في المجلات المتعددة لأغراض النشر العلمي، خاصة فيما يتعلق بالموافقة في الحصول على اعتماد المجلات العلمية الصادرة عن الكليات والجامعات والوزارات وخارجها دون إغفال ضوابط التعليمات اللازمة لتنظيم إصدار المجلات العلمية.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للنهوض بمجال النشر العلمي في الجزائر، إلا أن الصعوبات والعقبات تحول دون ذلك، وسنحاول بذلك الكشف عن الطرق الكفيلة باستحداث دائرة البحث والإنتاج العلمي من خلال الضوابط والمواصفات المتعددة في المجلات العلمية.

الكلمات المفتاحية: التكوين؛ الضوابط العلمية؛ النشر العلمي؛ المجلات العلمية.

Abstract

The field of training in various sciences, especially in sociology, is considred to beaspecial base to ensure preparations in sociological researches. It alsoconstitutes the cornerstone for preparing sociological researchers who are able to contribute to advancing the process of knowledge accumulation, leading to the achievement of scientific creativity through scientific publishing and its subsequent Controls and specifications for research published in scientific journals and publishers, On the other hand, the conditions of the scientific and technological blockade have created many difficulties and obstacles which hold back the renewal of the Department of Research

*قرزط نجيمة

and Development and auditing the conditions of scientific controls in multiple journals for the purposes of scientific publishing, especially the approval to obtain accreditation of scientific journal sissued by colleges, universities, ministries and beyond without losing sight of controls Instructions for organizing the publication of scientific journals. In spite of the determined efforts to advance the field of scientific publishing in Algeria, difficulties and obstacles prevent this, and wewilltry to uncover ways to develop the Department of Research and Scientific Production through the various controls and specifications in scientific journals.
An abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article It refers to the objective of the research, and the results reached in two paragraphs
Keywords: *scientific controls; scientific journals; scientific publishing; training.*

1. مقدمة

مما لاشك فيه أن البحث العلمي هو الدعامة الأساسية لتقدم المجتمعات البشرية وتطورها في الأقطار الغربية والعربية على حد سواء، كما أنه المحرك الرئيسي للتنمية في مختلف مجالاتها خاصة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال ما تقدمه المؤسسات البحثية من دراسات علمية كفيلة بأن تواجه مختلف المشكلات التي تعترض الدول وتعرقل مسارها التنموي. فالبحث العلمي مرتبط أساسا بالأنشطة العلمية المنجزة من طرف الباحثين والأساتذة في الجامعات ومراكز البحث في مختلف التخصصات العلمية.

ونظرا لما حققه البحث العلمي في وقتنا الراهن، أصبح لزاما على المؤسسات البحثية توسيع دائرة النشر العلمي على أوسع نطاق، وفقا لمعايير وضوابط علمية منتهجة من طرف أصحاب المجلات المحكمة والمصنفة سواء كانت وطنية أو دولية في مجالات متباينة خاصة منها مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفي المقابل وما يترتب عن المجتمع من مشكلات وأحداث اجتماعية، فهذا يتطلب دراسات و بحوث سوسيولوجية تتسم بالدقة والموضوعية وقائمة على بناء أخلاقي مهني وأمانة علمية تعزز الصورة الحقيقية للباحث العلمي.

وتجدر الإشارة إلى أن النشر العلمي يعد نشاطا أساسيا لتطوير القدرات البحثية والتسلح بمخزون معرفي وأكاديمي مهم، خاصة بالنسبة لأساتذة الجامعات والطلبة الباحثين، لأن التدرج الوظيفي يتوقف على ذلك، كما أن مجال البحث العلمي في عصر الثورة التكنولوجية والاستخدام الأوسع للأنترنت فرض مواكبة المستجدات والارتقاء ببحوث علمية جيدة. وبما أن النشر العلمي له من الأهمية العلمية ما يخص بالدراسة والتحليل سنتناول في موضوعنا هذا واقع البحث العلمي في الحقل السوسيولوجي، معززات البحث العلمي بين الجامعة والتطورات التكنولوجية، أهم الضوابط التي يرتكز عليها النشر العلمي والمكانة التي يحتلها البحث والنشر العلمي خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

أولا-واقع البحث العلمي في الحقل السوسيولوجي

يمثل علم الاجتماع ممارسة علمية ملتزمة بقضايا التنمية والتغير وخدمة المجتمع بما يحقق المصلحة العامة، لذلك فهو يرفض إدراج البحوث الاجتماعية في مسار ستاتيكي يعمل على تجميد الواقع والابتعاد عن تحقيق هدف البحث العلمي.

فالحقل السوسيولوجي يستلزم فتح المجال لإشراك المجتمع كطرف فاعل في تحديد طبيعة الأبحاث وأهدافها، وهنا ترتكز مهمة الباحث العلمي في الاهتمام بتغيير ترسانة المفاهيم والمقولات والمناهج المستعملة، من خلال استخدامها بمصداقية في تحليل الواقع الاجتماعي بكل ديناميته وخصوصياته. فعلم الاجتماع ليس مجرد وصف موضوعي

لأحداث عابرة أو سرد مجرد مفاهيم ومقولات ونظريات تعكس فقط هيمنة الأوقات المعاصرة آنذاك بحيث تبدو وكأنها غربية المنشأ.

إن علم الاجتماع يطمح إلى إعطاء العون النظري للأحداث الاجتماعية، ولكن باتخاذ وانتهاج مواقف تشاركية في تكوين وتطوير مناهج ملائمة ومتكيفة للحصار التكنولوجي السائد، ومن أجل تقديم الاقتراحات والحلول والوصول إلى التحرر من التبعية والتخلف الكامن في الأبعاد التنموية المجتمعية.

وعلى هذا الأساس تمثل العلوم الاجتماعية أداة فاعلة في تحقيق السيطرة على الإنسان والمجتمع وفي بعث الحركة العلمية وإعطاء مصداقية الممارسة العلمية ونتائجها، لأن الطابع العلمي للمعرفة الاجتماعية لا يتأتى من مجرد تطبيق أو إتباع خطوات وإجراءات متعارف عليها، بل يتعدى إلى تحقيق الصفة النقدية لعلم الاجتماع، بمعنى أن المعرفة تخضع للسؤال والتحليل الواقعي للحقائق والأحداث.(العياشي ،2003، ص67)

ولأجل ذلك فإن الباحث العلمي يجد نفسه ملتزما بموضوع دراسته وبحثه للظواهر التي تمثل إشكاليات حقيقية وجوهرية للحياة الاجتماعية السائدة، بحيث تخضع بصورة استدلالية إلى التحليل والتأويل والنقد.

وفي المقابل، فإن هناك مجالات عديدة في مجتمعنا لا تزال مغلقة أمام البحث العلمي والمعرفة العلمية، بحيث تتسم بالرفض أحيانا والعداء الصريح للإنتاج العلمي، بسبب هيمنة علاقات وذهنية هدفها الإحباط والتعجيز والابتعاد عن تطبيق إجراءات ومعايير التفكير العلمي.

وهذا ما يقودنا إلى التعمق في قضية جوهرية في نسق الإنتاج الفكري، وهي ضعف التكوين وافتقاره لعملية وتسيير وانجاز البحث العلمي، لأن البحث هو الأساس العلمي والعملي في تطوير فروع المعرفة والتوصل إلى معارف جديدة أو التوسع في التطبيقات المعرفية المحصل عليها لدفع عملية التراكم المعرفي.

لذلك فإن المعرفة المتطورة هي التي تفرض نفسها على المجتمع بحيث تتمتع بدرجة عالية من الدينامية والتجدد على المستويين النظري والتطبيقي. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال سيادة الفكر العلمي والقواعد الصارمة في مواجهة الممارسات والذهنيات المتخلفة. (العياشي ، 2003، ص77)، فضلا عن توافر باحثين علميين في مستوى متطلبات الممارسة العلمية والتي تتطلب الوعي والمسؤولية في محاولة فهم المجتمع وآليات عمل وسير مؤسساته، دون إغفال توافر الشروط الموضوعية المادية والمعنوية من أجل القيام بالبحوث والنشر العلمي بالمجلات العلمية التي أصبحت تشكل واقع النشر في للبحوث العلمية.

وقبل التعمق في واقع هذا النشر العلمي، نبحث في فكرة أساسية تتعلق بشروط البحث العلمي، والتي تتحدد في ابتكار الباحث، بمعنى تقديم إضافات جديدة أو الكشف عن شيء جديد لم يسبق اكتشافه، ونعني بذلك القراءة الواسعة لما كتبه السابقون والمعاصرون في الموضوع البحثي، فالقراءة هي نصف الابتكار واستخدام الذكاء يتمم لها عملية الكشف عن الجديد وابتكاره. (محمد،1992،ص25)

فحسب واقع النشر العلمي، ومن بين الحواجز المعرقلة لعملية النشر العلمي هو المحتوى الذي يضيفه البحث العلمي في حل المشكلات الاجتماعية بصفة خاصة. لأن هدف البحث العلمي هو تنمية المعرفة البشرية وتطويرها بما يحقق التقدم الإنساني ورفاهيته.

إن الإنسان يعتمد بدرجة أساسية على البحث العلمي من أجل إبراز الحقائق وكشف الخفايا للابتعاد عن الشكوك وعدم اليقين العلمي. لذلك فإن تقديم شيء جديد أو اكتشاف لم يسبق وجوده، يجعل الباحث في موقع الإضافة البحثية العلمية بفضل ما أنجزه من إضافة بحوث ومعطيات جديدة تسجل ضمن سجلات المعرفة البشرية المتراكمة.

وعليه فإن أهداف البحث العلمي تستند أساسا إلى الإتيان بمعطيات ونتائج جديدة قائمة على تحقيقات وتحليلات وملاحظات لبحوث سابقة، للتمكن من تصحيح أو تغيير الأوضاع التي كانت سائدة، أو قد يكون تكملة لعمل شرع

فيه ولم ينجز بعد، كما قد يكون شرحا أو تفسيرا لأفكار غامضة مبهمة. وهذا ما يعزز عملية النشر العلمي للبحوث وعدم وقوعها في الحواجز والعراقيل والرفض وإحداث الإحباط العلمي لدى الباحث. (منير، 2010، ص111).

وبالرجوع إلى متطلبات البحث العلمي وبصفة خاصة إلى إجراءات وعمليات النشر، نجد أن هناك بعض الناشرين ينصبّ تركيزهم فقط على المزيد من المال مهما اختلفت الوسيلة، وهناك العديد من الأبحاث الجيدة قد رفضت لأنها لا تحمل عناوين جذابة، فضلا عن طول وتعقيد إجراءات التحكيم التي أفقدت الحماس للقيام بالمزيد من البحوث العلمية. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006، ص101)

ثانيا -معززات البحث العلمي بين الجامعة والتطورات التكنولوجية

إن حاجة الدول إلى الجامعات والبحوث العلمية شيء مؤكد وضروري لكن ليس بالصورة والكيفية المعمول بها على الأغلب، لأن التطورات المختلفة في جميع الميادين على المستويين الوطني والعالمي تؤدي بالضرورة إلى التغيير في طبيعة المهام التكوينية الجامعية، وذلك تماشيا مع التحولات الكيفية والكمية. وعليه فقد أصبحت مصادر الإنتاجية العالمية في الاقتصاد العالمي المتغير الأكثر اعتماد بشكل متزايد على المعرفة والمعلومات العلمية، بحيث يصبح الاستثمار في رأس المال البشري استثمارا استراتيجيا. حينئذ تصبح الجامعة أداة أساسية لتحقيق التنمية في إطار رعاية وتطوير مؤسسات التعليم العالي، وهذا ما يفرض على الجامعة مسؤولية إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها وتنظيماتها لتحقيق مطالب التنمية المستدامة داخل مجتمع المنهج العلمي. (زاهر،2000، ص15)

وبذلك فإن الجامعة والبحث العلمي متلازمان في فحص ومناقشة وتحليل البيئة المتغيرة بمخاطرها والتي تمثل تهديدا محتملا لمؤسسات التكوين العالي. وهذا ما يفرض حتمية تجنب هذه المخاطر من طرف متخذي القرارات الأكاديمية لطرح مختلف الإمكانيات والاستراتيجيات والمواد الحقيقة للجامعة والبحث العلمي.

وفي إطار هذه التحديات المعرفية، لا تزال مشكلة الباحثين والمهتمين بالعلم والمعرفة تتلخص في صعوبة الوصول إلى المعلومة المطلوبة وتوفير السبل الموصلة للحقائق المبحوثة.

وبالتزامن مع الثورة المعلوماتية والاتصالية، برزت إلى واقعنا الاجتماعي مفاهيم مستحدثة مثل اقتصاد المعرفة، مجتمع المعرفة، وإدارة المعرفة وغيرها من المفاهيم العلمية التي أصبحت تمثل بؤرة التركيز العلمي والمعرفي للباحثين والإطارات العلمية بمؤسسات التعليم الجامعي.

وفي هذا السياق البحثي العلمي، تقدم المدرسة العليا لإدارة الأعمال في جامعة تكساس في أوستن تعريف لإدارة المعرفة بأنها تتجسد في تلك العمليات النظامية لإيجاد المعلومات وتنظيمها وتنقيتها وعرضها بطريقة تحسن قدرات الفرد العامل في المنظمة في مجال عمله. كما تساعد بعض مرتكزات إدارة المعرفة في تركيز اهتمام المنظمة على استخدام المعرفة لحل المشكلات وصناعة القرارات وحماية الموارد الذهنية من الاندثار بذكاء ومرونة أكثر.(**School of busness , 30/02/2009 (Graduat**

ويعرفها الباحث **Finneran** بأنّها نظام دقيق يساعد على نشر المعرفة سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي من خلال المؤسسة التي تسعى إلى الحصول على المعلومات المناسبة في السياق الصحيح للشخص المناسب في الوقت المناسب للعمل المقصود المناسب. (عماد، 2009)

مما سبق نخلص إلى أن إدارة المعرفة هي تحليل لموارد المعرفة المتوفرة والمطلوبة بما يسهم في تحقيق الأهداف المسطرة، والتي تتضمن تطوير المعرفة والحفاظ عليها واستخدامها وتقاسمها. وعلى هذا الأساس أصبحت إدارة المعرفة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها معظم مؤسسات التكوين العالي في ظل بروز مجتمع المعرفة، الأمر الذي فرض حتمية فتح فروع وتخصصات جديدة وإعداد إطارات بشرية مؤهلة لمختلف المهارات وكل هذا لهدف نشر المعرفة بما يخدم المجتمع.

ومن منطلق السمة المميزة للجامعة وهي الربط بين البحث والتكوين، فإن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية يكمن في الأصول الفكرية والتراث الفكري. لهذا فإن الجامعات تحتاج بصفة مستمرة في ظل إدارة المعرفة إلى الأداء المتميز في استثمار تلك الأصول الفكرية وفيما تخلفه من تراث فكري أصيل، والقائم على أساسيات النشر العلمي كلا متكاملا، بحيث يحتاج هذا الكل المتكامل إلى الدعم والتطوير لمواجهة المخاطر والصعوبات المفروضة والتي فرضتها بصفة خاصة التقنيات العصرية وثورة المعلومات والاتصالات وآثار العولمة الفكرية في ظل تكتلات النظام العالمي الجديد. (منير ،2010، ص119،118)

ولأجل ذلك، تعتبر الثورة البشرية هي الثورة الحقيقة والدائمة في مجال الاستثمار وركيزة كل تقدم وتطور، وهذا ما يعطي الأولوية ويفتح مجال الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في كافة المجالات، وتحسين إدارتها وتوظيفها باقتناع ورضا، لأن أحسن استثمار هو الذي يستغل في الجانب البشري، الأمر الذي جعل من التكوين يحتل محور الاهتمام من قبل المختصين، فهو في جوهره شديد التعقيد نظرا لتعدد مقاصده وأهدافه وبحكم تعدد السياقات التي يرد فيها، خاصة أنه يتعايش مع ما يعرف بقرن التربية أو قرن التكوين**le siècle pédagogique**، لذلك فإن التكوين حسب **Piérre l'ovart** هو أداة للتكيف تسمح للأفراد بتحسين معارفهم والتطور في عملهم. ((l'ovart,1991, p_{149}

بمعنى يمكن اعتبار التكوين مجموع المناهج والمرتكزات التي يعتمد عليها فعل التكوين. فهو فعل بيداغوجي يكتسب وليس مجرد تسجيل للمعلومات والتي أصبحت من أهم العوائق في تحقيق النجاحات للنشر العلمي. لأن التكوين يسعى إلى البناء وتحليل المواقف البيداغوجية، فهو بذلك يوفر لنا مستوى من الثقة قائم على التحصيل العلمي المتمثل في الأنماط الفكرية والمهارات السلوكية. ولأجل ذلك فهو يتميز بالحداثة والاستمرارية والواقعية.

ومن أهم أنواع التكوين المدعمة والمعززة للنشر العلمي هو التكوين الذاتي المتمثل في تلك العملية التي يقودها المتكون بنفسه، مستعملا مجموعة من الوسائل والمصادر للحصول على المعلومات والخبرات، خاصة المستجدات في ميدان تخصصه والمواكبة للتطورات العلمية والتكنولوجية. دون إغفال عملية التكوين المستمر والتي تستدعي تحديث المعارف وتحسين المؤهلات وفقا للتطورات الحاصلة، وهذا من أجل جعل التكوين وسيلة للتنمية المهنية تعمل على تحسين مستوى الأداء وتحقيق أفضل مردودية. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تحقيق حوافز التكوين و المتمثلة في: الرغبة في التعلم، تلبية الحاجات المادية، تلبية الحاجات الاجتماعية وإثبات الذات ،توفير الظروف المناسبة، تبسيط طرائق التكوين، تسهيل النتائج أو التغذية الراجعة.(Nancy, Ketku ,2005)

ثالثا -المكانة الأكاديمية للنشر العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

انعكس الاهتمام المتأخر بتعليم الاجتماعيات والإنسانيات وإرسائهما الأكاديمي المتعثر في الجامعات العربية على تطور مستوى الإنتاج البحثي فيها، ومن ثم انعكس على مستويات النشر الأكاديمي المتميز فيها. وهذا ما يقودنا إلى القول أن مشكلات تراجع الإنتاج البحثي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في المنطقة العربية ربما يعود إلى تدهور قيمة هذه العلوم مقارنة بالعلوم الأخرى. ولا شك في أن التصنيف القيمي للعلوم وأفضلية بعضها على البعض في السياسات والبرامج قد انعكس ذلك على الصور الذهنية المتداولة، وانعكس على حركة البحث وخريطة النشر التي سيبرز فيها البحث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية كأنه من درجة ثانية وأقل قيمة وشأنا من غيره.

لذلك فإن التراجع الذي تشهده حركة البحث والنشر العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات ومراكز البحث العربية، يبقى مرتبطا بمجموعة من العوامل يذكر منها تقاطع مشكلات الوضع البحثي في مجال تلك العلوم في أكثر الأحيان بمشكلات وضع مؤسساته التعليمية عموما. وربما لا يعود ضعف الإنتاج البحثي

في حالات عدة إلى نقص في الموارد المالية أو البشرية، أو غياب الأولوية البحثية المرتبطة بالهموم اليومية لمكونات المجتمع، بقدر ما يعود إلى أسباب أخرى، كضعف الحوافز الأكاديمية وانعدام الاعتراف وتشجيع الباحثين وأساتذة الجامعات، ولاسيما في مجالات علوم الإنسان والمجتمع. كما يمكن تفسير ذلك بتوجه عام إلى تقاليد أكاديمية طغى فيها الجانب التقني والتطبيقي على الجوانب النظرية والفكرية. ومن المعلوم أن التقارب مثلا بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لا يمكن أن يحجب فارقا بين التخصصين في المضمون وفي المحتوى والأهداف، وهذا ما يعكس اختلافا بارزا في طبيعة العلاقات الجامعة بين كل تخصص من جهة أولى، والبحث العلمي والنظري الدقيق من جهة ثانية، علما أن علاقة علم الاجتماع بوصفه علما نظريا صرفا بالواقع التطبيقي وتوجيهه المباشر نحوه أو اقتصاره على حل مشكلات المجتمع الحيوية، مسألة خلافية قديمة أثيرت منذ مراحل التأسيس الأولى للعلم، ولا تزال إلى يومنا هذا تثير كثيرا من النقاش ولاسيما في الدول الغربية، على الرغم من أن تلك الدول تفصل فصلا بينا على مستوى التقسيم الأكاديمي بين التخصصات النظرية والتطبيقية.

ويمكن القول أن الضعف النسقي للبحث والنشر العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية يبقى ظاهرة تحتاج إلى مزيد من التدقيق من طرف المهتمين والمتخصصين، للوقوف على أسبابها ومحاولة البحث لها عن حلول مجدية. فحركة البحث ومن ورائها حركية النشر العلمي في البلدان العربية، تبقى متسمة في عمومها بالضعف وتراجع الأهمية أمام عدد من دول العالمين النامي والمتقدم، إلا أن بعض ما أصبحت تسجله المؤشرات الحديثة والتطورات الحاصلة في المجالين في بعض الدول العربية، يؤكد أن نهوض منظومات البحث العلمي العربية ليس مطمحا مستحيل المنال، وأن أوضاع الضعف المختلفة ليست قدرا محتوما لا يمكن للجامعات ومراكز البحث العربية تجاوزه. ولا شك أن تحقيق الرقي والنهضة الفعلية للمجالين لا يزال في حاجة إلى تشخيص سوسيولوجي دقيق لحقيقة المعوقات التنظيمية الخاصة بالمؤسسات المنتجة للبحث العلمي من جهة أولى، وللمكبلات المتصلة بمدركات الفاعلين الاجتماعيين ضمنها لدلالات البحث العلمي وثقافته من جهة ثانية. (عائشة التائب وآخرون،2017).

وضمن هذا السياق فإن مجال النشر العلمي له إجراءات وسياسات إدارية وتنظيمية يمكن أن تأخذ منحنى سلبي بالنسبة لبعض المجلات العلمية التي يمكن أن تحتكر مجلاتها لمعارفها وأصحابها، وهو ما يجعل الباحثين في حالة تخوف دائم من رفض منشوراتهم العلمية. إلى جانب أن القيمة العلمية للبحوث والدراسات قد تفقد مصداقيتها إذا لم يجد الباحث التشجيع والتحفيز. وهذا الأمر يتطلب من القائمين على هذا المجال خاصة بالنسبة للمجلات المصنفة إتباع ضوابط علمية موضوعية، تعزز مجهود الباحث وتعطي الأولوية للدراسات والبحوث الأجدر بالنشر العلمي، ومن ثم فإن المكانة الأكاديمية للنشر العلمي تتحدد وفقا لما ينتج من مضامين فكرية قيّمة وأبحاث جيدة تسهم في تقدم البحث العلمي وتطوره .

رابعا -الضوابط المحددة للنشر العلمي

1. **الإنتاج العلمي الملائم**

يحتاج البحث العلمي إلى قدرة الباحث على التعلم الذاتي وإجراء التجارب والدراسات الميدانية بكل كفاءة ودقة، والقدرة على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحسين مستوى الأداء. فضلا عن التحلي بالأخلاق الحميدة والأمانة العلمية والاستمرارية في المشاركات العلمية من ندوات ومؤتمرات، دون إغفال إتقان اللغات الأجنبية لتفعيل التواصل مع الاتجاهات العالمية.

لكن لو أعطينا رؤية نقدية حول البحث العلمي، نكشف مباشرة عن عدم التوازن بين أنواع البحوث العلمية بحيث لا تتناول مشكلات المجتمع وقضاياه، فأغلبها بحوث نظرية تغفل الجوانب التطبيقية، لكون أغلبيتها بحوث تاريخية وصفية، كما أنها أبحاث تخصصات أكثر منها أبحاث ميدان متداخلة التخصصات. كما نكشف عن

ضعف إنتاجية الكثير من أعضاء هيئة التدريس، التي يمكن إرجاعها إلى نقص الاطلاع والبحث، وأن مجرد الحصول على الدكتوراه هو نهاية المسار العلمي أو حتى إلى درجة الأستاذية أو الانشغال بالأمور الإدارية التي ينشغل من خلالها الأستاذ عن القراءة والبحث والاطلاع. هذا فضلا عن انعدام الربط المحكم بين المراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، بسبب الضغط البيروقراطي الخانق لهذه المؤسسات. (هاشمي ،2019 ص61،62)

فلا يمكن لأي مؤسسة تعليمية أن تعمل بفاعلية إذا كانت وسط أهداف غامضة لا تعمل على إحداث التنظيم الجيد وتحليل المشاكل الموجودة، لأن تحديد الأهداف في هذا السياق البحثي العلمي يهدف إلى إعداد الحقيقة العلمية، بمعنى العلم للعلم، أو الهادف إلى تطوير المجتمعات وتقديم النتائج العلمية لخدمة المجتمع بمعنى العلم للمجتمع.

وفي وسط هذه الأهداف يظهر الأستاذ الجامعي وكأنه يحتاج إلى رفع القيود في مواصلة البحث العلمي وما يتبعه من نشر علمي. فالأستاذ الجامعي بصفة عامة والباحث العلمي بصفة خاصة يحتاج إلى الحرية الأكاديمية والتي نقصد بها غياب القيود والضغوط المفروضة عليه من مختلف السلطات الوصية والتي من شأنها أن تغرس فيه الخوف والقلق وتحد من حريته في الوصول إلى النتائج المرغوبة.

وإذا كانت هذه الحرية الأكاديمية مستمدة من الميادين العلمية، ففي المقابل نجد الحرية الملكية المستمدة من الدستور، يعني أن الأولى هي ميزة يتمتع بها أما الثانية فهي حق.

فالحرية الأكاديمية مثل الحصانة القضائية، والمستفيد الأول منها هو المجتمع، وهي كغيرها من الحريات تتضمن نوعا من المسؤولية الأكاديمية الاجتماعية. (نوفل،1992، ص61).

إن المجتمع يحتاج إلى مؤسسات تقوم بالتفكير والبحث دون رقابة أو تحفظ، فالحرية الأكاديمية هي ضمان لكفاءة الجامعة وصحة المجتمع.

وكما سبق، فان الغرض الأساسي من البحث العلمي هو الوصول إلى المعرفة الدقيقة. ولقد وصف فرنسيس بيكون العالم الباحث بقوله" إنه عقل له من سرعة البادرة والقدرة على الشمول والإحاطة بما يكفيه لتعيين أوجه الاختلاف الدقيقة والتمييز بينهما ، عقل له الرغبة في البحث والصبر على الشك والتوق إلى التأمل والتبصر قبل التأكيد والاستعداد لإعادة النظر والحذر الشديد في التصنيف والترتيب". (عريفج،د س ، ص68)

وعليه فان توفير الجو العلمي الملائم للبحث أو الإطار العلمي إن صح التعبير، من شأنه يعمل على توفير جو من الطمأنينة والحرية للباحث وتحفيزه على المزيد من الإنتاج العلمي المناسب بفضل احتكاكه بأفكار زملائه عن طريق الندوات والمؤتمرات العلمية وحرية الاتصال بالعالم الخارجي.

2. **بناء ثقافة البحث العلمي**

تتطلب عملية تطوير ثقافة البحث العلمي إقامة علاقات مفتوحة ومتعددة بين الباحثين أنفسهم. فالعلاقات المتجانسة تساعد على نجاح برامج البحوث حتى مع المؤسسات الأخرى، فهي عامل جوهري لترسيخ ثقافة البحث، وبصفة خاصة العلاقات الشخصية الجيدة التي تمثل علامة بارزة في نجاح ثقافة البحث. وهذا يتطلب تعزيز السياسات الجديدة للبحث مثل إدامة تمويل البحوث وتطوير المشاركة مع مختلف الجهات الخارجية، ما يجعل من ثقافة البحث نظام يصنع قيم كبيرة في القيام ببحوث عالمية والتواصل فيها.

إن ثقافة البحث تؤمّن ما يعرف بتنظيم البحث وإمكانية مناقشته ليكون منتجا وذو قيمة في نشره، وهذا ما يتجسد في العقود الحديثة أين كانت الدوائر في جامعات دراسية تحت ضغط أهمية البحث والنشر، لأن إنتاجية البحث مهمة بدرجة أساسية في توظيف وترقية أعضاء الهيئة التدريسية. ومما تقدم يتضح بأن البحث الأكاديمي هو جزء من طريقة واسعة للإبداع الاجتماعي والتكنولوجي، وما على الجامعات والمؤسسات المعنية بالنشر العلمي إلا الالتزام بالدور الأساسي في خدمة المجتمع، في التعليم والتدريب وإنتاج ونشر المعرفة الجديدة، لأن إنتاج المعرفة

ونشرها ليس عملية خطية تبدأ ببحوث أساسية وتنتهي بالتطبيق، لكن هي في زيادة مستمرة من التطورات التي ينتجها التعاون بطرق مفتوحة. (همام عبد الخالق، محمد عبد الوهاب العزاوي، 2019، ص30)

وعليه تعد رعاية وتطوير البحوث والإبداع مفتاحا لعملية النشر العلمي، وهذا ما يتطلب على المؤسسات المعنية بهذه العملية المفتاحية أن تعمل على تقوية وتعزيز القدرات البحثية، وتوجيه التركيز في البحوث على المواضيع المحلية والمجالات الاستراتيجية، لأن تحقيق نتائج بحوث مدعمة تؤدي إلى شراكات منتجة وفاعلة.

إن الجامعات والمؤسسات الوصية والمعنية بالنشر العلمي هم شركاء أساسيين في تحقيق التطور والإبداع البحثي، خاصة وإن سعت إلى بذل المجهودات الحقيقية لفاعلية النشر العلمي مثل تقييم الأداء المتفوق، مما يدفع لمزيد من الإنتاج والتفوق، لكن مع التقدير الفوري عند تحقيق نتائج إيجابية، وهذا من أجل الحصول والوصول إلى التقدير والتثمين للأعمال البحثية.

كما أنه يسهم على المدى الاستراتيجي في استقطاب المهارات والكفاءات وتوفير القدرات البشرية اللازمة لمحو الفجوات الكائنة في المهارات التي تواجهها الجامعات ومؤسسات النشر العلمي. وهذا ما يعرف بترسيخ القدرات والكفاءات المطلوبة.

وبالرجوع إلى القدرات والكفاءات، فيمكن بناءها من خلال التركيز على الجانب المعرفي الذي يتضمن النظريات والمعلومات والمهارات والخبرات المتصلة بجدارة الفرد، دون إغفال الجانب السلوكي للموارد البشرية أثناء تحقيق إنجازاتها الإبداعية في البحث العلمي، مع ملاحظة ذلك السلوك وتقويمه.(Nahapiet and Goshlas, 1999)

3. **إنتاج المعرفة الجيدة**

يبقى الاهتمام بالنشر العلمي للبحوث العلمية المحور الأساسي للأهداف التنموية وتحقيق الانضباط والتحلي بقواعد السلوك. لذلك فإن إنتاج المعرفة الجديدة هو من أهم أحد الأدوار في تحقيق فاعلية النشر العلمي، والعديد من التجارب الحاصلة في أشهر الجامعات العالمية المنتجة تثبت أهمية تلك العملية.

نجد **ألبرت اينشتاين** عام 1905، قد اكتشف النظرية النسبية التي غيرت رؤية العالم، وفي المقابل في عصرنا الحديث لم يعد الركون إلى العبقرية الفردية وسيلة للإبداع، فقد أصدرت Os * تحليل عن أكثر الجامعات إنتاجية للبحوث في العالم، فاستخدم التحليل المعلومات من **Scopus** أحد شركات الناشر **Elseiver** التي توفر بيانات المنشورات والاستشهاد المستخدمة في ترتيب تسلسل الجامعات، حيث ظهر عند مقارنة أعداد البحوث التي أنتجت في جامعات العالم بين سنتي 2007م-2011م، أن جامعة **كمبردج** أشهر جامعة في العالم وفقا لمؤشرات Os لجامعات العالم، لم تكن ضمن العشرة جامعات الأكثر إنتاجا في حجم البحوث، وأن أكثر منتجي البحوث هي جامعة **تورنتو** في كندا وليس في أمريكا أو بريطانيا كما هو متوقع، علما أن جامعة تورنتو هي ليست أعلى جامعة في كندا، وكانت في التسلسل 23 عالميا في تسلسل Os عام 2011-2012م.

لقد بين هذا التحليل أن كل من جامعتي **تورنتو وهارفارد** هي قائدة للعالم في إجراء البحوث بشكل واضح، وبالرغم من نجاح جامعة تورنتو، إلا أن الإنفاق الهائل على البحوث في و.م.أ جعل جامعاتها تحتل ست من المراتب العشرة الأولى في هذا التسلسل(تورنتو في كندا، ساوباولو في البرازيل، الكلية الجامعة لندن في المملكة المتحدة، طوكيو في اليابان والتي احتلت المراتب الأربعة الاخرى)، إلى غير ذلك.

وفي الجامعات العربية، فإن جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في السعودية هي في مقدمة القائمة لعام 2014-2015م. كما نجد أيضا من تجارب الجامعات في الدول النامية المثيرة للاهتمام، جامعة دي لا سال De la salle university هي أكثر جامعة منتجة في الفيليبين للأعوام 2014-2015 حسب Scopus-El sevier. وقد تم استخلاص فلسفة البحث في جامعة دي لا سال في أنها تمثل تعاون بحثي كثيف وثابت بين الأساتذة والطلبة.(عبد عبد الغفور، العزاوي، 2019، ص 110،109)

إن القصد من هذا الكشف التسلسلي لنشر البحوث، هو أن جامعات العالم تسعى نحو زيادة إنتاجيتها وتهيئة فرص تحسين مشاريعها البحثية والانفتاح على منظمات المجتمع وبناء شراكات طويلة المدى مع مختلف المؤسسات.

وعلى هذا الأساس فإن الانطلاقة الفكرية في مجال البحث العلمي برزت بشكل واضح، خاصة في إعادة النظر في استراتيجيات الجامعات الخاصة بمجال البحوث العلمية، بعد تشخيص ضعف أداء البحث العلمي. وهذا ما يستدعي استحداث إدارة عامة نوعية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، هدفها صياغة استراتيجية البحث العلمي ورسالته وسياساته وأدواته، والعمل على تعزيز العلاقات والروابط بين الجامعة وسوق العمل من أجل السعي لإزالة كل جوانب الضعف الحاصل في واقع البحث العلمي.

وعموما فإن الهيئات المسؤولة عن البحث العلمي، ومن أجل استحداث دوائره عملت على:

- وضع الخطط والبرامج للدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في ضوء السياسة العامة للبحث العلمي التي تقرها هذه الهيئات.
- إجراء الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التي تتطلبها خطط التنمية والعمل على تطويرها وتقديم المقترحات شأنها واستثمارها وتوفير المستلزمات البحثية للباحثين.
- نشر البحوث العلمية وتعميمها والتعاون على تطبيق النتائج.
- إصدار المطبوعات والدوريات والكتب والمنشورات العلمية.
- الإسهام بتعميق الوعي العلمي وتبادل الخبرة مع الخبراء والباحثين على المستوى الوطني والعالمي للاستفادة من التجارب والخبرات، وتوسيع حلقة التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية الوطنية والدولية. (عبد الغفور، العزاوي، 2015 ، ص138)

ويمكن القول بأن تزايد انفتاح الجامعة على المجتمع المحلي يساعد في الوصول إلى طرق جديدة غير مألوفة في إنتاج المعرفة وتطبيقها، وبالتأكيد فإن رؤية المشكلات في الواقع إذ تتفاعل كافة العوامل المؤثرة فيها ومن ثم ربط البحث العلمي بتلك المشكلات، والعمل على إيجاد حلول و إحداث تغيرات مرغوب فيها تؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه. فالتفاعل بين الجامعة ومواردها البشرية والبحثية والفكرية وبين المجتمع وقطاعاته من أهم الأدوار التي ينبغي أن تكرس في الواقع المؤسساتي . فالجامعة بوصفها مؤسسة اجتماعية تؤثر في الجو الاجتماعي المحيط بها وتتأثر به، فهي من صنع قياداته المهنية والسياسية والفكرية .

ويشير بعض الباحثين إلى أن التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين أصبح قائدا لحركة التقدم والازدهار الحضاري في كافة المجالات، وعليه تعلق الدول آمالها وطموحاتها في تحقيق الرقي لمجتمعاتها، واجتياز مراحل النمو والنهوض بها إلى أعلى الآفاق الحضارية والمادية ، من خلال الجامعة التي تعتبر مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد التطوير والإصلاح. وذلك يتجسد بالأبحاث العلمية التي تستهدف مساعدة مراكز الإنتاج العلمي في تطوير البحث العلمي الذي يعد أهم محددات البقاء للمجتمعات . (العيادي، الطائي، 2011، ص191)

واستجابة للمتطلبات التي تقتضيها التطورات السريعة في المجال التكنولوجي واقتصاد المعرفة، فإن عملية إنتاج المعرفة الجيدة كمحدد أساسي لعملية النشر العلمي، تتطلب التعلم الفردي والجماعي واكتساب معلومات ومهارات فكرية للباحث، تعزز إنتاجه البحثي ومنشوراته العلمية على الصعيد الوطني والدولي.

4. متابعة المجلات العلمية

إن استحداث دائرة البحث العلمي وتطويرها قائمة بدرجة أساسية على متابعة المجلات العلمية المختصة بالنشر العلمي، والتركيز على عملية التدقيق ومدى توفر الضوابط العلمية في هذه المجلات المعتمدة لأغراض النشر العلمي. وفي هذا السياق يمكن تحليل بعض معوقات النشر في المجلات العلمية خاصة المحكمة والمصنفة، فمنها ما

يرتبط بالمجلات العلمية والهيئة التحريرية لها، ومنها ما يتعلق بالباحث نفسه عندما لا يلتزم بقواعد وشروط النشر. وتكشف بعض الدراسات الميدانية عن الأسباب المؤدية لعدم قبول نشر الأبحاث العلمية، أهمها عدم احترام الباحث للمعايير الشكلية، مما يجعله يبتعد عن الالتزام بشروط الكتابة العلمية، فقد كانت الدراسات المعروضة للنشر لا ترقى لمستوى المعالجة العلمية، بمعنى عدم وضوح الإشكالية المطروحة وفرضياتها، أو عيوب متواجدة في المنهجية ومن ثم غياب البناء المنطقي للمحتوى. فضلا عن الكشف لظاهرة السرقة العلمية وفقدانها للأدلة البيانية، أو كون البحث مجرد جزء من دراسة علمية ولا يتعدى ملاحظات لا ترقى لمعالجة علمية كافية، مما يجعله يقع في بحر العموميات.

وقد بينت بعض الدراسات العربية أن صعوبات عملية نشر الأبحاث العلمية مرتبطة بنقص خبرة الباحث اللازمة لتحديد متطلبات النشر وتحقيق شروطه وإتباع تعليمات المجلة المراد نشر البحث بها، وشروط النشر في المجلات العلمية والتي تنحصر في تنسيق الورقة البحثية، طريقة كتابتها وعدد الصفحات ومدى تناسب الموضوع مع تخصص المجلة. (اليمين، رياض، 2019، ص 5.4)

وعموما فإن متابعة المجلات العلمية تكشف لنا أن البحث العلمي لا يزال يواجه مجموعة من التحديات، منها ما يرتبط بالباحث، وأخرى ترتبط بالجامعات التي يعمل بها الباحث، كما هناك تحديات تتصل بميدان البحث وأخرى ترتبط بالسياسات البحثية ضمن سلسلة من المعوقات المادية، التنظيمية والتقنية.

إن تحليلنا لهذه المعوقات يكشف لنا نقص التدريب على إنجاز البحث العلمي وعدم وجود البيئة المناسبة لإجراء البحوث، وهذا ما يفسر غياب خريطة قومية للبحث العلمي. فالباحث أو الأستاذ الجامعي لا يشعر بالاستقلالية بل يشعر فقط بالتهميش والإحباط، مما انعكس ذلك سلبا على محتوى المشكلات البحثية التي أصبحت تتسم بالنمطية وسيادة الآلية وهيمنة التكرارية وسيطرة الشكلية والمنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة. دون إغفال السلوك الأخلاقي في أنشطة البحث العلمي والدور السلبي لصانعي القرار، ويبقى الأستاذ الجامعي يعاني من قبول النشر بسبب مشكلة غياب المعايير العلمية لتقييم المجلات العلمية. (كمال فريدة ، 2018 ص 673.672)

خاتمة

يتجسد النشر العلمي في ذلك التثمين لنشاط الباحث من إنتاج يسهم به في ترقية المعرفة الإنسانية سواء عن طريق الاتصالات الشفوية أو الاتصالات المكتوبة أو الاتصالات الإلكترونية. وهنا تسهم الجامعة بدور كبير في تفعيل هذه العملية، بحكم أن النشر العلمي لا يمكن أن يظهر جليا ويتطور ويستحدث إلا داخل الجامعة، كونها البيئة المناسبة لتطور النشاط العلمي.

غير أن المتغيرات الدولية تدفع إلى مراجعة وإصلاح الظروف التي يعمل فيها الباحثون، فضلا عن ضرورة الارتقاء بالإطارات الجامعية باعتبارها نواة تطور النشاط العلمي، إضافة إلى التمكن من اللغات الأجنبية والقدرة على مسايرة وفهم القفزات العلمية والإبداعية في البلدان المتقدمة، فهذه المتغيرات تعمل على توفير الفرص للباحثين للنهوض بالنشر العلمي. ويظل هذا الأخير حلقة من حلقات واقع الجامعة والواقع الاقتصادي الاجتماعي.

وعليه فإن تهميش الجامعة والنشاطات العلمية وعدم توفير المناخ المناسب لدفع حركة النشر العلمي وتشجيعها ودعمها، يعمل على تفشي عوامل الضعف والعزلة والضغوط الإدارية. لذلك فإن دعم النشاط العلمي وتوسيع حركة النشر العلمي، من أهم الطرق الرئيسية للتعامل والتكيف مع التطورات العالمية المعاصرة.

وبالرجوع إلى البلدان المتقدمة، تتضح أهمية النشر العلمي كعملية متناسقة ومتكاملة ومتصلة بمكونات المجتمع المعاصر، تحوي اهتماماته للمشاركة في حل المشكلات، لأن نظام النشر العلمي قائم على إنتاج معرفة علمية تخضع

إلى إثبات صحتها ومصداقيتها. وهذا ما يفسر لنا مؤشر رئيسي لفهم وتفسير ظاهرة النشر العلمي المتزايدة في الدول المتقدمة، وهو الوعي والشعور بأهمية النشر العلمي من أجل خدمة قضايا التنمية.

وضمن هذه الرؤية يمكننا فهم طبيعة المجتمعات المتقدمة في شعورها وإدراكها وتوظيفها للنشر العلمي كعامل أساسي وشرط حضاري مهم للبناء والتطوير.

قائمة المراجع

- الحمزة منير، (2010م)، *المكتبات الرقمية والنشر الالكتروني للوثائق*، قسنطينة-الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع .
- الصباغ عماد، *إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات*،(2019/02/02م) http://doc.abhatoo.net.ma/article.php3 ?id.article=492
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية(2006)، *البحث العلمي ومشكلاته في الوطن العربي*، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- فالته اليمين ، وزروقي رياض، *صعوبة الأبحاث العلمية في المجلات المحكمة وفق معايير البوابة الجزائرية ASJP*، مؤتمر نظم التعليم العالي في الوطن العربي بين التشخيص والتطوير، جامعة رفيق الحريري بيروت-لبنان، 2019م.
- سامي سلطي عريفج ، (دس)، *الجامعة والبحث العلمي*، عمان-الأردن : دار الفكر.
- ضياء الدين زاهر، (2000م)، *جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة-تحديات وخيارات-*، القاهرة- مصر :المكتبة الأكاديمية.
- عنصر العياشي، (2003م)، *نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية*، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عائشة التائب وآخرون، (2017م)، *الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي*، ط1، بيروت – لبنان : المركز العربي ودراسة السياسات.
- مبارك محمد الصاوي محمد، (1992م)، *البحث العلمي-أسسه وطريقة كتابته*، القاهرة-مصر: المكتبة الأكاديمية.
- مولوج كمال، ومولوج فريدة، (2018م)، معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية، *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، العدد 3، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا.
- محمد نبيل نوفل، (1992م)، *تأملات في مستقبل التعليم العالي*، القاهرة-مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
- هاشمي بريقل، (2019م)، *الجامعة والتنمية الاجتماعية-دراسة نظرية-*، عمان-الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع. هاشم فوزي العبادي، ويوسف حجيم الطائي، (2011م)، *التعليم الجامعي من منظور إداري-قراءات وبحوث-*، عمان-الأردن: دار اليازوري العلمية.
- همام عبد الخالق، ومحمد عبد الوهاب العزاوي، (2019م)، *الجامعة المنتجة-الرؤى الاستراتيجية ووسائل التنفيذ*، عمان-الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- همام عبد الخالق عبد الغفور، ومحمد عبد الوهاب العزاوي، (2015م)، *الإدارة الاستراتيجية للجامعات-مداخل فلسفية وتطبيقات ميدانية-*، عمان-الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- Graduate School of busness , University of texasat Austin, what is knowledge management ? 30/02/2009, http://www.bus.utexas .edu/kman/answeers,htm .whatkm
- Piérre l'ovart (1991), *Gestion de ressources humaines* , PUF, paris.
- Nahapiet,J and Goshlas, . Social capital, intellectuel capital and the organizational advantage, *Academey of management Review*, Vo :23,N =2, 1999.
- Nancy w. Ketku, *Regionaleducationaladvisingcoordinator for algeria*, Departement of state, accra, Ghana an electronics journal of the U.S, departement of state septembre 2005,